مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السادس - ديسمبر 2016

الأزمات المالية وانعكاساتها المحاسبية– دراسة تحليلية

The Financial Crisis and it's Accounting Reflections- An analytical study

رمضان عارف رمضان محروس، جامعة جنوب الوادي، جمهورية مصر العربية

تاريخ التسليم:(14 /05/ 2016)، تاريخ التقييم (13 /08/ 2016)، تاريخ القبول:(02/ 11/2016)

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلي دراسة تأثير الأزمات المالية علي المحاسبة والتقرير المالي، وذلك من خلال استعراض أهم الأزمات المالية التي تعرض لها المجتمع المالي العالمي، مع التركيز علي أزمتي السوق الأمريكية عام 2002، والأزمة المالية العالمية عام 2008.وقد توصلت الدراسة إلي أن مهنة المحاسبة قد تأثرت بشكل كبير بهذه الأزمات حيث كانت مهنة المحاسبة أحد مسببات حدوث هذه الأزمات مما انعكس علي زيادة الاهتمام الدولي بإجراء بعض التعديلات وإصدار التشريعات والقوانين التي تدعم مستويات الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: الأزمات المالية، حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية.

Abstract

The aim of this paper is to examine the impact of the financial crisis on the accounting and financial reporting ,and this done through a review of the most important financial crises suffered by the global financial community, with a focus on the crises in the US marketin 2002 and the global financial crisis in 2008. The study found that the accounting profession has been dramatically affected by this crisis. As, the accounting profession was one of the causes of such crises, Which is reflected in the increased international attention to conduct certain adjustments and issuance of legislations and laws that support the disclosure level, transparency and Corporate Governance.

.

مقدمة:

تعرض العالم علي مدي القرنين الماضيين للكثير من الأزمات، والتي صنف أغلبها كأزمات مالية لارتباطها بجوانب مالية بحتة، ترتبط بأسعار الصرف أو البورصات العالمية أو بالمستوي العام للأسعار. إلا أن عددا محدودا من هذه الأزمات لاقي اهتماما كبيرا بدراسة وتحليل مسبباته وتداعياته.

ويلاحظ أنه رغم تعدد الأزمات المالية خلال الفترات السابقة إلا أن عددا محدودا منها ترك تداعيات خطيرة علي المستوي العالمي، وكذلك كان لها تأثيرا واضحا علي الفكر والممارسة المحاسبية وعمليات التقرير المالي، لذا سوف يتناول الباحث أهم هذه الأزمات وما تركته من تداعيات وذلك علي النحو التالي:

1- أزمة السوق الأمريكية 2002 م.

2- الأزمة المالية العالمية 2009/2007 م.

أزمة السوق المالية الأمريكية 2002 م :

شهد الاقتصاد الأمريكي عدة انهيارات مالية ومحاسبية في بداية الألفية الثالثة نتيجة التلاعب المالي والفساد الإداري في كبري الشركات الأمريكية، شملت عدة شركات منها Enron و World com و Merck و Tyco و Health South ، الأمر الذي أدي ببعض هذه الشركات إلي الإفلاس وخسائر جسيمة لأصحاب المصالح والاقتصاديات القومية والاقتصاد العالمي، وما تبع ذلك من فقدان ثقة المجتمع المالي في المعلومات المحاسبية التي تضمنتها التقارير المالية لهذه الشركات وزيادة فجوة التوقعات بين المستخدمين والتقارير المالية المنشورة (أحمد، 2010، ص ص 23-24).

وقد كانت شركة Enron أبرز الشركات التي انهارت في الولايات المتحدة الأمريكية، و كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي ،حيث كان سعر سهم الشركة في 2001/1/1 يباع بما يزيد عن 90 دولار للسهم الواحد، ومنذ ذلك التاريخ وحتى مطلع صيف 2001 خضع أداء شركة Enron للمراجعة من قبل 19 شركة من شركات البحوث الاستثمارية، حيث منحتها 12 شركة توصية الشراء بقوة، في حين منحتها 5 شركات أخري توصية الشراء، إضافة إلي أن التقرير السنوي للشركة عام 2000 أشار إلي أن مراجعها لم يتوصل إلي أي مشكلات محاسبية جوهرية، لكن أعلن في 2001/8/4 عن استقالة رئيس الشركة بعد ستة أشهر من منصبه لأسباب شخصية (المرصد الاقتصادي الأردني، 2014، ص4 - ريتشارد شرويدر وآخرون، 2006، ص51).

وفي 16 أكتوبر 2001 أفصحت الشركة عن خسائر الربع الثالث من العام وانخفضت علي أثرها قيمة السهم إلي 33 دولار، وفي 28 أكتوبر ومع ظهور مشكلات مع الشركات ذات الأغراض الخاصة، التي استخدمتها شركة Enron بهدف الوصول إلي سوق رأس المال والاحتماء من المخاطر. تم تشكيل لجنة خاصة من مجلس إدارة الشركة، وخلص تقرير هذه اللجنة إلي أن بعض موظفي الشركة متورطون بصورة مباشرة مع الشركات ذات الأغراض الخاصة، وأنهم حصلوا علي عشرات الملايين من الدولارات بدون وجه

حق، كما توصلت اللجنة كذلك إلي أن العديد من العمليات كانت تهدف إلي تحقيق نتائج مرغوبة في القوائم المالية، وأنها لا تعتمد علي أهداف اقتصادية مشروعة أو تحويل للمخاطرة.

وفي هذه الأثناء تعرضت قيمة أسهم الشركة لانهيار تام، وطلبت SEC في 22 أكتوبر 2001 معلومات عن الوحدات خارج ميزانية الشركة، وانخفض سعر سهمها إلي حوالي 20 دولار، وفي 12 نوفمبر من نفس السنة أعلنت الشركة عن أرباحها المعدلة عن الفترة 2000/1997 مما أدي إلي خسائر بقيمة 600 مليون دولار، وانخفض إثر ذلك سعر سهمها إلي ما يقارب 8 دولارات، وفي 2 ديسمبر تقدمت الشركة بإجراءات إفلاسها وأصبح سهمها بلا قيمة(ريتشارد شرويدر وآخرون، 2006، ص ص 51– 55).

الانعكاسات المحاسبية لأزمة السوق المالية الأمريكية:

إن انهيار مجموعة من الشركات الكبرى في أواخر التسعينات وبداية الألفية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، كشف عن الحاجة إلي حوكمة شركات جيدة، تعمل علي تدعيم كل من مساءلة الشركات، والمساءلة الاجتماعية، وإدارة المخاطر، وممارسات الإفصاح والشفافية (Ntimetal., 2013,p.363). وقد أشارت إحدى الدراسات إلي أن سقوط الشركات الأمريكية عام 2002م، يرجع إلي ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وزيادة الفساد الإداري والمحاسبي، كما أن الفساد المحاسبي يرجع إلي دور مراجعي الحسابات وتأكيدهم علي وضوح البيانات المالية وتعبيرها عن المراكز المالية والنشاط بخلاف الواقع والحقيقة (المرصد الاقتصادي الأردني، 2014، ص4). كما حدث في حالة تورط مكتب Arthur Anderson في إنهيار شركة Enron وتغاضيه عن تلاعب الشركة في قوائمها المالية مما أدي إلي خروج مكتب Arthur Anderson من النشاط بعد أن كان أحد المكاتب الخمس الكبار في العالم (ريتشارد شرويدر وآخرون، 2006، ص54).

ونتيجة لما تعرض له السوق المالي الأمريكي فقد شرعت السلطات الأمريكية في وضع تعديلات تمثلت في:

1– إصدار قانون Sarbanes-Oxley في يوليو2002، والذي يمثل رد فعل مباشر علي إخفاقات الشركات والمحاسبة حيث كان يوجه معظم اللوم في هذه الإخفاقات إلي مجالس الإدارة، ففي تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي حول أسباب سقوط Enron أشار التقرير إلي فشل مجلس إدارة الشركة في أداء الواجبات الموكلة إليه من قبل المساهمين(Adams, 2012, p.9).

وقد هدف قانون Sarbanes-Oxley(SOX) إلي إعادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال الأمريكية وذلك عن طريق تعزيز المصداقية والشفافية في التقارير المالية من خلال التأكيد علي الإفصاح الدقيق والكامل وفي الوقت المناسب للقوائم المالية(Akhigbe and Martin ,2006 ,p.990). ولقد أشارت SEC إلي أن حوكمة الشركات الجيدة والتقارير المالية هي الهدف الحقيقي بغض النظر عن حجم الشركة سواء كانت كبيرة أو صغيرة (Wonglimpiyarat, 2009,p.300).

ولقد ركز قانون Sarbanes-Oxley علي ثلاثة محاور أساسية هي المراجعة والتقرير المالي وحوكمة

الشركات وذلك كما يلي (Neal and Cochran , 2008, p.537):

أ– فيما يتعلق بالمراجعة: تم تشكيل مجلس أعلي للإشراف المحاسبي في الشركات العامة، وإنشاء منظمة تشريعية تتولى تطوير وتقوية معايير المراجعة، بالإضافة إلي تدعيم استقلال وسلطة لجنة المراجعة والإفصاح عن أتعاب المراجعة والعلاقات، والحد من قيام مكاتب المراجعة بكل من خدمات المراجعة والخدمات الاستشارية لنفس الشركة.

ب– فيما يتعلق بالتقرير المالي: يتطلب القانون تصديق شخصي من رئيس الإدارة التنفيذية ورئيس الإدارة المالية علي دقة التقارير المالية للشركات، وطلب القانون من SEC أن تقوم بمراجعة القوائم المالية كل 3سنوات، بالإضافة إلي ذلك فقد طالب القانون بزيادة الإفصاح عن بنود الميزانية والالتزامات التعاقدية ،والأعمال بين الإدارة، ومبادئ أصحاب المصالح، والإفصاح الفوري عن التغيرات الهامة في الظروف والأعمال المالية للشركات.

ج– فيما يتعلق بحوكمة الشركات: يتطلب القانون أن تقوم الشركات بالإفصاح عن الأكواد الأخلاقية إلي جانب قيامها بتقييم فعالية المراجعة الداخلية ورقابة وإدارة المخاطر. وأشار القانون إلي أنه يجب أن يتم حرمان كل من رئيس الإدارة التنفيذية ورئيس الإدارة المالية من مكافآتهم إذا احتاجت الشركة إلي إعادة إعداد قوائمها المالية، كما أن مدير الإدارة العليا يواجه عقوبات جنائية إضافة إلي العقوبات المدنية في حالة تعرض حملة الأسهم للغش.

2– إجراء سلسلة من المراجعات لقواعد القيد ببورصة نيويورك NYSE والجمعية الأمريكية للأسهم NASDAQ في أغسطس 2002م بهدف تدعيم دور مجلس الإدارة وإشرافه علي الشركات التجارية العامة، حيث احتوت هذه المراجعات علي(Adams, 2012,p.9):

أ– يجب أن يكون أغلبية أعضاء مجلس إدارة الشركات المسجلة في NYSE من الأعضاء المستقلين، كما يجب أن يكون لدي الشركة لجنة مراجعة مستقلة تتكون من 3 أعضاء علي الأقل من بينهم خبير مالي.

ب– أن تتضمن الشركة المسجلة في NYSE لجنة مكافآت مستقلة بشكل كامل.

ج– وجود عضو مستقل في لجنة الحوكمة بالشركة المسجلة في NYSE.

د– وجود جدول اجتماعات منتظم للمديرين غير التنفيذيين للشركة المسجلة في NYSE.

هـ– ضرورة عمل اجتماع سنوي للمديرين المستقلين بالشركة المسجلة في NYSE.

3– شكلت SEC عام 2002م مجلس القطاع الخاص لمراجعة مهنة المحاسبة، عرف بمجلس المساءلة العامة PAB وكان من بين اهتمامات هذا المجلس مراجعة جودة المعلومات المحاسبية(أحمد، 2010، ص ص 23–24).

وفي ضوء العرض السابق يمكن التوصل للنتائج التالية:

1– أثرت أزمة السوق الأمريكي علي ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، كما كشفت عن جوانب قصور في

نزاهة مجالس الإدارة و الإفصاح والشفافية.

2– أن مهنة المراجعة كانت أحد أسباب ظهور هذه الأزمة، ويبدو ذلك من خلال خروج أحد مكاتب المراجعة الكبرى من مزاولة مهنة المراجعة وهو مكتب Arther Anderson.

3– شكلت حوكمة الشركات السمة البارزة كرد فعل لهذه الأزمة، وأصبح هناك توجه عالمي نحو إحكام الرقابة علي إدارات الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطاتها وحثها علي حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحسين ممارساتها المحاسبية.

4– ترتب علي هذه الأزمة صدور تشريعات قانونية مثل SOX إضافة إلي تعديل في قواعد القيد في سوق المال الأمريكي، كما أصدرت بعض المعايير والتفسيرات من جانب FASB.

الأزمة المالية العالمية 2009/2007 م:

فرضت الأزمة الاقتصادية التي لحقت بالأسواق المالية الأمريكية نفسها علي العالم أجمع، ومازالت تلك الكارثة والتي أطلق عليها المراقبون "أزمة القرن" تؤثر في أسواق العالم خاصة الأوروبية والأسيوية التي ترتبط بأمريكا، بسبب هيمنة أمريكا اقتصاديا وسياسيا علي العالم وفرضها العولمة علي الجميع(الزويني وسلوم، 2009، ص32).

ويُنظر إلي الأزمة المالية العالمية الأخيرة عادة بأنها أسوء أزمة مالية تعرض لها العالم منذ أزمة الكساد الكبير، حيث ينظر بعض الاقتصاديين مثل Eichengreen إلي الأزمة المالية العالمية كحالة شبيهة لما حدث في أزمة الكساد الكبير إن لم تكن أسوء منها، فرغم أن الأزمة بدأت في القطاع المالي إلا أنها امتدت بعد ذلك إلي أسواق الأسهم في معظم دول العالم، حيث أغلقت هذه الأسواق علي خسائر إقفال تقارب نصف قيمة أسهمها(Gupta etal., 2013, p.86). كما نتج عن هذه الأزمة سقوط مؤسسات مالية شهيرة مثل Lehman Brothers وتوقف أسواق الائتمان العالمية، مما تطلب تدخل حكومي في معظم دول العالم، فعلي سبيل المثال أعدت الحكومة الأمريكية في أكتوبر 2008 خطة الإنقاذ TARP لشراء أو ضمان أصول المؤسسات المالية بإجمالي قيمة تصل إلي 700 بليون دولار، وفي نفس الشهر أعلنت الحكومة البريطانية عن خطة إنقاذ للبنوك بلغ مجموعها 500 مليار جنيه إسترليني في صورة قروض وضمانات (Erkensetal., 2012, p.8).

ويعتبر إعلان إفلاس مؤسسة مالية عملاقة مثل Lehman Brothers بمثابة نقطة انطلاق للأزمة المالية، نظراً لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من الكساد الكبير، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية والتي تأسست في القرن التاسع عشر (الأغا وأبو مدللة، 2009، ص 10).وبعد فشل بنك Lehman Brothers بدا واضحاً عدم منطقية الاعتقاد السائد بصعوبة فشل البنوك الكبيرة، ولقد أدي ذلك إلي تزايد المخاوف من تعرض جميع البنوك للمخاطر، وخلال شهر واحد من سقوط Lehman Brothers ومع التخوف من نظرية الدومينوز وأثرها علي النظام المالي العالمي تدخلت

الحكومات الغربية بمنح كميات هائلة من رؤوس الأموال للبنوك لمنع انهيارها، إلا أن ذلك كان بعد فوات الأوان حيث كانت الأزمة المالية قد بدأت بالفعل (Bekiarisetal., 2013,p.66).

وقد ترتب علي ذلك تزايد حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الائتمان في العالم، والتي يرجع معظمها إلي المشكلات التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي ، والتي ساهمت في تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ، وقد كانت أسهم القطاع المصرفي وعلي وجه التحديد بنك UBS و HSBC وبنك باركليز من أوائل البنوك التي انهارت أسعار أسهمها، حيث كانت هي الأكثر تضررا خلال الأزمة، وقد فسر المحللون الماليون ذلك بعدم قدرة المستثمرين في السوق علي التمييز بين البنوك المعرضة للفشل ومقدار الخسائر المحتملة، ومن ثم بدأ المستثمرين بالبيع المبالغ فيه للأسهم مما أدي إلي انهيار أسعار هذه الأسهم (الأغا وأبو مدللة، 2009، ص11).

ونتج عن انهيار أسعار الأسهم انهيار عدد غير مسبوق من المؤسسات المالية، والمؤسسات التي لم تنهار كان بسبب إنقاذ الحكومات لها، وقد أدي فشل هذه المؤسسات إلي تجميد أسواق الائتمان العالمية والمطالبة بتدخلات حكومية في جميع أنحاء العالم (Erkensetal., 2012, p.1). وترتب علي ذلك كثير من الآثار السلبية علي الاقتصاد العام والخاص علي حد سواء في جميع الدول المتقدمة والنامية ،مع اختلاف درجة الآثار السلبية علي كل دولة. (Ross etal, 2012, p.828).

وبالنسبة للوضع في مصر فقد تأثر سوق الأوراق المالية المصري بشدة بهذه الأزمة العالمية نتيجة لجوء عدد كبير من المستثمرين الأجانب والعرب إلي تسييل محافظهم الاستثمارية حتى يتمكنوا من دعم محافظهم المالية بالأسواق العالمية وتغطية مراكزهم المالية، مما أدي إلي زيادة مخاوف المستثمر المصري من تقلبات السوق وبالتالي زيادة عمليات البيع العشوائي، كما ساهم انخفاض أسعار شهادات الإيداع المصرية المقيدة في البورصات العالمية نتيجة عمليات البيع المكثف في زيادة الأثر السلبي علي السوق المصري وانخفاض قيمة مؤشر البورصة المصرية بوضوح، حيث شهد يوم 2008/10/7 تراجعا حادا في أداء المؤشر بحوالي 16% وذلك وسط حالة من الذعر والقلق من تأثر الاقتصاد المصري بالأزمة العالمية، مع العلم بأن هذا التراجع لم ينتج عن تعثر أي شركات أو بنوك مصرية وإنما يعود إلي عمليات تسييل المحافظ من الأجانب والعرب (هيئة الرقابة المالية المصرية، 2008، ص 11).

وقد سارعت هيئة الرقابة المالية باتخاذ الكثير من الإجراءات التي أسهمت في تخفيض التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية دون اللجوء إلي إجراءات طارئة أو استثنائية قد تكون غير مقبولة من المستثمرين في البورصة، خاصة الأجانب منهم والتي تبلغ نسبة تداولاتهم حوالي 30% يوميا كإيقاف التداول بالبورصة أو وضع قيود عليه مما سيدفع العديد منهم إلي تسييل استثماراتهم والتخارج من السوق المصري بما يؤثر بصورة سلبية علي مؤشرات التداول بالبورصة (هيئة الرقابة المالية المصرية، 2008، ص 12).

وفي محاولة لمعرفة أسباب هذه الأزمة المالية فقد أرجع البعض نشأة الأزمة المالية العالمية في جزء كبير

منها إلي القرارات المالية الخاطئة وتصاعد الفشل المالي للأسر حول العالم، حيث كان كثير من الأسر في الفترة السابقة للأزمة المالية قد قاموا باتخاذ اختيارات مالية سيئة عن طريق تحمل أعباء ديون تفوق مستوي طاقتهم علي السداد(McCarthy, 2011,p.1). وذهب البعض إلي أن ما يقف وراء الأزمة المالية هو الفساد المحاسبي، أي فساد عملية تقييم الأصول حيث استخدمت الشركات العملاقة وبالأخص الشركات الأمريكية المعايير المحاسبية الدولية بشكل خاطئ واستغلت الثغرات الموجودة بها لتضخيم الأصول والتلاعب بالأرباح (سلوم ونوري 2009، ص 2 ؛ الزويني وسلوم، 2009، ص 30). كما ألقي البعض الآخر علي مكاتب المراجعة باللوم من حيث تقلص دورها في اكتشاف أساليب إدارة الأرباح والغش بالقوائم المالية (مصطفي، 2014، ص 113).

وتُرجع بعض الدراسات المحاسبية أسباب الأزمة المالية الأخيرة إلي (Preez, 2010, p.1- Bekiaris etal.,2013, p.66):

1- الممارسات غير الأخلاقية من قبل المديرين التنفيذيين.
2- نظم المكافآت غير السليمة والمغالي فيها بالشركات.
3- فساد وكالات التصنيف الائتماني.
4- ضعف رقابة SEC علي الشركات.
5- عدم كفاءة تشريعات البنوك وشركات التأمين.
6- التصدع الفني لمعايير المحاسبة.
7- عدم كفاءة مجالس الإدارة.
8- عدم كفاءة المراجعين الخارجيين.
9- عدم كفاية الإشراف علي النظام المالي وقصور الشفافية في القوائم المالية.
10- ضعف حوكمة الشركات في المؤسسات المالية.

وفي مجال بحثها عن أسباب الأزمة المالية الأخيرة حددت مجموعة العمل رقم (1) المنبثقة عن مجموعة الدول العشرين G-20 والتي تضطلع بتعزيز التنظيم السليم وتقوية الشفافية، نقاط الضعف التالية والتي أدت إلي الأزمة المالية الأخيرة (Ibrahim, 2013, pp.54-56):

1- قصور الإفصاح: والذي تمثل في عدم الإفصاح عن نوع وحجم المخاطر المرتبطة بالأحداث داخل وخارج الميزانية، مما تسبب في انخفاض الثقة في الأسواق المالية خلال الأزمة.

2- قصور الشفافية في الأسواق الموازية OTC: حيث لا يحصل المستثمرين إلا علي الحد الأدنى للمعلومات حول أسعار وأحجام التداول والمعدلات الإجمالية للافتتاح عن مختلف الأصول التي يتم التعامل عليها بالسوق.

كما ذهبت مجموعة القيادة لحوكمة الشركات التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD إلي

أن ضعف حوكمة الشركات كان هو السبب الأساسي في حدوث الأزمة المالية العالمية، ووجهت اللوم إلي مجالس الإدارات في الشركات لفَشلِه في الوفاء بمسئولياته، مما دفع OECD إلي إطلاق خطة لتحسين مبادئ حوكمة الشركات (Adams, 2012,p.10).

الانعكاسات المحاسبية للأزمة المالية العالمية:

نالت قضايا المحاسبة والإفصاح اهتماماً كبيراً منذ بداية الأزمة المالية العالمية الأخيرة من قِبل معظم الحكومات، واحتدم الجدل حول فعالية إدارة المخاطر وممارسات الإفصاح(Ntimetal., 2013, p.363). وترتب علي ذلك عقد اجتماعات قمة العشرين G-20، واجتماع وزراء مالية الدول الثماني الصناعية G-8 في يونيه 2009، ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، والفريق الاستشاري للازمة المالية المنبثق عن IASB و FASB ، وقد أعطت هذه الاجتماعات اهتماما كبيرا لدور المحاسبة والتقرير المالي في سياق الأزمة المالية الأخيرة، حيث عكس هذا الاهتمام تزايد الاعتراف بضرورة توافر نظام سليم للمحاسبة والإفصاح للشركات لتحقيق استقرار الاقتصاد والنظام المالي العالمي(Ibrahim, 2013,p.78).

كما أظهرت النتائج التجريبية حاجة الشركات لتطبيق نظم جديدة لحوكمة الشركات، بما يحقق التعامل بشكل أفضل مع تحديات بيئة الأعمال المتغيرة، وهذه النظم الجديدة لابد أن تحتوي علي قواعد تحد من تقلد كبار المساهمين للمواقع الإدارية والرقابية، وتزيد من نسبة الأعضاء الخارجيين في مجالس الإدارة، وتحد من نسبة مشاركة المؤسسين في الوظائف الاستشارية، وتحسن من شفافية المعلومات(Chen, 2014,pp.3-4).

وقد أدت الأزمة العالمية الأخيرة إلي تزايد اهتمام منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بعدة قضايا مثل :(OECD, 2009, pp.20-30)

1- فعالية تولي مجلس الإدارة مسئولية تحديد مكافآت التنفيذيين.

2- الدفاع عن الشفافية الكاملة فيما يتعلق بنظم المكافآت.

3- تشجيع المساهمين علي النقاش حول المكافآت وتفعيل مبدأ Say on PayVoting .

4- عدم فعالية قواعد الإفصاح الاختياري في بعض الأحيان.

وفي هذا السياق أيضا يري البعض أن معالجة الأزمة المالية العالمية، والحد من آثارها، وتجنب تكرار حدوثها يعتمد علي عدة أمور منها (Tarraf, 2010, pp.28-29):

1- تأسيس قواعد وتشريعات حكومية جديدة لحوكمة الشركات.

2- تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الموجودة بالفعل.

3- إصلاح نظم التقارير المالية والمحاسبة لتعرض المخاطر بشكل أفضل.

4- تعزيز الإفصاح عن مكافآت التنفيذيين.

وتمثل رد الفعل العالمي تجاه أوجه القصور المتعلقة بحوكمة الشركات والتقرير المالي والممارسات المحاسبية، في مجموعة من التغيرات الهامة سوف يتم عرضها فيما يلي

:(UNCTAD, 2008, pp.1-14 –UNCTAD, 2009, pp.1-16)

1- إصدار تقرير منتدى الاستقرار المالي FSF في ابريل 2008، الذي احتوي علي 68 توصية لتدعيم الأسواق والمؤسسات المالية، وقد تضمنت هذه التوصيات 3 توصيات تتعلق بتحسين التقرير المالي، وقد شكلت هذه التوصيات جوهر استجابة IASB للأزمة المالية وتتضمن ثلاثة موضوعات هي الإفصاح والتوحيد و الاعتراف حيث أشارت هذه التوصيات:

- يجب أن يعمل IASB علي تحسين معايير المحاسبة والإفصاح عن العمليات خارج الميزانية.

- يجب أن يعمل IASB علي زيادة الاهتمام بمعايير الإفصاح عن التقديرات والمنهجيات وعدم التأكد المرتبط بالتقديرات.

- يجب أن يعمل IASB علي تحسين الإرشادات المتعلقة بتقييم الأدوات المالية في الأسواق غير النشطة.

2- إصدار تقرير قمة دول العشرين للأسواق المالية والاقتصاد العالمي في 2008/11/15 م تحت عنوان "تدعيم الشفافية والمساءلة" كما لاحظت القمة أن هيئات وضع معايير المحاسبة الدولية عليها أن تعزز إرشاداتها المتعلقة بتقييم الأوراق المالية المعقدة في الأسواق التي لا تتمتع بالسيولة، وتوسيع متطلبات الإفصاح عن الأصول.

3- اجتماع مجموعة الدول العشرين G-20 في 2009/4/2م والذي أوصى بضرورة اهتمام واضعي المعايير المحاسبية بتطوير معايير تقييم الأدوات المالية بناء علي سيولة هذه الأدوات ، كما أشار الاجتماع إلي وجوب اتخاذ الخطوات التالية من جانب واضعي المعايير المحاسبية بنهاية 2009م:

- تخفيض التعقيدات الموجودة في معايير المحاسبة عن الأدوات المالية.

- تحسين عمليات الاعتراف المحاسبي عن خسائر القروض من خلال زيادة مستوى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

- تحسين معايير المحاسبة لتوفير معلومات عن الأنشطة خارج الميزانية، وعدم التأكد المرتبط بالتقديرات وعمليات التقييم.

- زيادة الوضوح والاتساق في تطبيق معايير التقييم دوليا.

- زيادة الاهتمام بوضع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية الدولية عالية الجودة.

- إشراك أصحاب المصالح والهيئات التنظيمية والأسواق في وضع معايير محاسبية مستقلة ومراجعة دستور عمل IASB.

4- صدور قانون "إصلاح وول ستريت وحماية المستهلك" بالولايات المتحدة الأمريكية في 2010/1/5 Dodd-Frank Wall Street Reform and Consumer Protection Act 2010 ، ويحتوي هذا القانون علي عدة إصلاحات شاملة لحوكمة الشركات، مثل تعزيز الإفصاح عن مكافآت التنفيذيين (Tarraf, 2010,p.20).

ويعد قانون Dodd-Frank Act أحد أقوي الانعكاسات المحاسبية للأزمة المالية الأخيرة، فمن خلال استعراض هذا القانون، يتضح مدي أهميته في إصلاح نظام حوكمة الشركات، حيث احتوي في مقدمته علي نص بأن هدف هذا القانون هو تعزيز الاستقرار المالي للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تحسين المساءلة والشفافية في النظام المالي.

وفي مجال تدعيم حوكمة الشركات فقد تناولت الفقرة 971 في القانون "section 971" تعزيز الإفصاح حول هيكل مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة، كما نصت الفقرة 972 "section 972" علي أنه في مدة لا تزيد عن 180 يوم من تاريخ صدور هذا القانون، تقوم لجنة تداول الأوراق المالية SEC بإصدار قواعد تتطلب من الشركات المقيدة في السوق الأمريكي الإفصاح عن أسباب تقليد رئيس مجلس الإدارة وظيفة رئيس الإدارة التنفيذية أو ما يعادلها من مناصب تنفيذية في الشركة.

وفي ضوء العرض السابق يمكن التوصل للنتائج التالية:

1– كشفت هذه الأزمة عن خلل واضح في قواعد الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات، خصوصا فيما يتعلق بالإفصاح عن مكافآت الإدارة، وفشل مجالس الإدارة بالوفاء بمسئولياتها.

2– تطلب ذلك القصور في وظائف مجلس الإدارة وقصور الإفصاح والشفافية وما تبعه من خسائر مالية عالمية ضخمة، تدخل الهيئات والمنظمات الدولية لإجراء تعديلات تشريعية وتنظيمية تصب في مصلحة تدعيم الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات، بهدف إعادة الثقة في أسواق المال وتجنب تكرار حدوث مثل هذه الأزمة مستقبلا.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلي أن الأزمات المالية أثرت علي مهنة المحاسبة من خلال زيادة الاهتمام الدولي بإصدار التشريعات والضوابط التي تعمل علي تدعيم الإفصاح والشفافية، وتفعيل نظم حوكمة الشركات بهدف زيادة مصداقية التقارير المالية وإعادة الثقة في أسواق المال، وتجنب حدوث الأزمات المالية مرة أخرى.

قائمة المراجع:

أ– مراجع باللغة العربية:

–أحمد، وريا برهان، 2010، إشكاليات الفكر المحاسبي المعاصر ودورها في خلق الأزمات المالية العالمية دراسة تحليلية، *مجلة دراسات مالية ومحاسبية*، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العدد12، المجلد5، 2010، ص ص 70–101.

– الأغا، وفيق حلمي وأبو مدللة، سمير مصطفي، 2009، *أثر الأزمة العالمية علي العلاقات الاقتصادية الدولية*، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة.

–الزويني، خديجه جمعه وسلوم، حسن عبد الكريم، 2009، الأزمة المالية العالمية وخصخصة الشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة.

– المرصد الاقتصادي الأردني، 2014، تقرير فريق عمل حوكمة القطاع العام.

– الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية (الهيئة العامة لسوق المال سابقا)، 2008، التقرير السنوي.

– ريتشارد شرويدر ومارتل كلاك وجاك كاثى،2006، *نظرية المحاسبة* ،ترجمة وتعريب د.خالد على احمد كاجيجى و أ.ابراهيم ولد محمد فال، المراجعة العلمية أ د. لكيلانى عبد الكريم الكيلانى ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

– سلوم، حسن عبدالكريم ونوري، بتول محمد، 2009 ، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة بالأردن.

– مصطفى، سيد محمد سيد، 2009 ،دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان– مصر، العدد الأول، ص ص 323: 328.

ب– مراجع باللغة الإنجليزية:

-Akhigbe, A. and Martin, D. A. , 2006,"Valuation Impact of Sarbanes Oxley: Evidence from disclosure and governance with in the financial services industry" , Journal of Banking and Finance ,30(3) , Mar., pp.989-1006.

- Bekiaris, M., Efthymiou, T.&Koutoupis, A.G., 2013, EconomicCrisis Impact On Corporate Governance & Internal Audit: The Case of Greece, Corporate Ownership& *Control*, 11(1), pp.55-64.

- Chen, I.J., 2014, Financial crisis and the dynamics of corporate governance: Evidence from Taiwan's listed firms, International Review of Economics and Finance 32, pp.3–28

- Erkens, D.H., Hung, M. & Matos, P., 2012, Corporate Governance in the 2007-2008 Financial Crisis: Evidence from Financial Institutions Worldwide, *Journal of Corporate Finance*, 18, pp.389–411.
- Gupta, K., Krishna murtib, C.& Tourani-Rada, A., 2013, Is corporate governance relevant during the financial crisis?, *Journal of International Financial Markets, Institution & Money*, 23, pp. 85– 110.
- Ibrahim, D.A.A, 2013, The Impact of Fair Value Accounting on Financial Stability: Evidence from The Credit Crisis and Implications for The Egyptian Market, PhD Thesis, Cairo University.
- McCarthy, Y.,2011, *BehaviouralCharacteristics and Financial Distress*, Working PaperSeries No. 1303, European Central Bank, Conference Houshold Finance and Consumption, February.
- Neal, R. and Cochran L.P., 2008, "Corporate social responsibility, Corporate governance, and financial performance: Lessons from finance" ,*Journal of Business Horizons* ,51(6), Nov.-Dec., pp.535-540.
- Ntim, C.G., Lindop, S. & Thomas, D.A., 2013, Corporate governance and risk reporting in South Africa: A study of corporate risk disclosures in the pre- and post-2007/2008 global financial crisis periods, *international preview of financial analysis*, 30, pp.363–383.
- OECD, 2009, Corporate Governance and the Financial Crisis: Key Findings and Main Messages, June.
- Preez, D.V., 2010, The Economic Crisis: The value of Internal Audit, Presentation to IIA Sudan, February.
- Rahman, M.Z, 2000, Accounting Standards in the East AsiaRegion, PaperPresented to the second Asian round table on Corporate Governance, OECD& World bank, Hong Kong.
- Adams, R.B., 2012, Governance and Financial Crisis, *International Review of Finance*, 12(1), pp.7-38.
- Ross, S., Wester field, R.& Jaffe, J., 2012, Corporate Finance, New York City, McGraw Hill.
- Tarraf, H., 2010, Literature Review on Corporate Governance and The Recent Financial Crisis, Electronic copy available at:http://ssrn.com/abstract=1731044.
- United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD), 2008, Review of practic alimplementation issues relating to international financia lreporting standards Case study of Egypt, 4–6 November.
- United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD), 2009, Report of the Inter governmental Working Group of Experts on International Standards of Accounting and Reporting on its twenty-sixth session, 7–9 October.
- Wonglimpiyarat, J. , 2009, The influence of capital market laws and initial public offering (IPO) process on venture capital, European Journal of Operational Research, 192(1) , pp.293-301.

- Zahariaa, D.L., Lazar, A.&Tileac, D.M., 2014, The Role of Internal Audit regarding the Corporate Governance and the Current Crisis, *Procedia- Social and Behavioral Sciences*, 116, pp. 4819 – 4823.